

مدى الالتزام المدقق الشرعي بالضوابط الشرعية ومعايير التدقيق

في نشاط المراجعة وأثره على رضا العملاء

دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية

د/ خالد محمد التونسي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

د/ منير علي القحواش كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية طرابلس

أولاً: المقدمة

تعتبر المراجعة أحد أساليب لتمويل التي تستخدمها المصارف الإسلامية، وتقوم هذه الأداء الإسلامية المشروعة بشكل رئيس مقام الفائدة في المصارف التقليدية، وتحتل المرتبة الأولى بين أدوات التمويل المستخدمة من قبل المصارف الإسلامية (حمزة، 2007، ص 64).

وقد نتج عن التوسع في تطبيق صيغة المراجعة في بعض المصارف الإسلامية حدوث مجموعة من الأخطاء عند تطبيق من الناحية العملية وهذا يرجع لعدة أسباب من بينها ضعف المتابعة من هيئة الرقابة الشرعية لمتابعة العقود من الناحية العملية كما أدى إلى حدوث أخطاء تتعلق بتطبيق المراجعة (إبراهيم، 2016، ص 90).

ومما زاد من تعقيد الأمر أن المصارف الإسلامية تواجه مخاطر تهدد مستقبلها من انتقادات متزايدة لنظام الرقابة الشرعية فيها، وأن رضا العملاء تحتل مكانة رئيسية في نجاح أو فشل المؤسسة المصرفية، فإذا كان المنتج لا يتناسب مع توقعات العميل فينتج عن هذا إحساس يؤدي إلى عدم رضا العميل ورضا العميل يمثل أهمية بالغة تتمثل في رسم برنامج وخطط العمل بالمصارف.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضيح أثر العلاقة بين التدقيق الشرعي ورضا العملاء كدراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية باعتباره أحد المصارف الرائدة في العمل الإسلامي.

ثانيا: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في واقع المنافسة التي تواجه المصارف الإسلامية في ليبيا، وضرورة اتخاذها مجموعة من الإجراءات لتحسين جودة منتجاتها التي تقدمها في شكل صيغة المراجعة التي تسير بوثيرة متسارعة للحصول على أكبر معدلات ربحية في أقل فترة زمنية ممكنة مما أثر على سلامة إجراءات هذه الصيغة من الناحية الشرعية مما اثار حولها الشبهات من الناحية العملية، الامر الذي انعكس على مصداقية العملاء والتشكيك في النواحي الشرعية لهذه الصيغة مما انعكس على عدم رضا العملاء في الإجراءات المتبعة لهذه الصيغة الامر الذي يعود الى ضعف دور التدقيق الشرعي الذي يستند إلى هيئة الرقابة الشرعية وعدم متابعة تنفيذ عقود المراجعة، ومن خلال التوضيح السابق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:-

ما مدى تأثير تطبيق المراجعة والتدقيق الشرعي على جذب العملاء لصيغة المراجعة في المصرف محل الدراسة؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

- 1- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لالتزام المدقق الشرعي بالشريعة الإسلامية لنشاط المراجعة على رضا العملاء .
- 2- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاستقلالية المدقق الشرعي لنشاط المراجعة على رضا العملاء .
- 3- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للكفاءة المهنية للمدقق الشرعي لنشاط المراجعة على رضا العملاء .

رابعا: أهداف الدراسة

- 1- التعرف على دراسة واقع تطبيق العملي لصيغة المراجعة في المصرف محل الدراسة..
- 2- التعرف على الضوابط والمعايير الشرعية عند تطبيق صيغة المراجعة
- 3- إبراز دور تأثير صيغة المراجعة في جذب العملاء .
- 4- التعرف على النواحي العملية لتطبيق صيغة المراجعة في المصرف محل الدراسة.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مدى أهمية صيغة المراجعة باعتبارها أحد صيغ التمويل المهمة في المصارف الإسلامية، ونظر لالتزامها بمجموعة من الضوابط الشرعية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومدى مساهمة الرقابة الشرعية في تطبيق الأحكام الشرعية لهذه الصيغة من الناحية الشرعية والعملية.

سادسا: منهجية الدراسة

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب الاستبيان الموجه إلى العاملين بقسم الصيرفة الإسلامية في مصرف الجمهورية كأداة إحصائية لاختبار الفروض ومدى صحتها من عدمه لتحديد أثر التدقيق الشرعي لنشاط المراجعة على رضا العملاء في المصرف محل الدراسة.

سابعا: مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مصرف الجمهورية، وقد تم اختيار هذا المصرف بسبب توسع نشاطاته الاستثمارية في مجالات الصيرفة الإسلامية المتمثلة في المراجعة الإسلامية في ليبيا.

2- عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في العاملين بقسم الصيرفة الإسلامية بالمصرف محل الدراسة

الدراسات السابقة:

1-دراسة حنكة خولة (2014-2015)

بعنوان المراجعة للأمر بالشراء و دورها في زيادة ربحية المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لبنك البركة - وكالة الوادي، فبيع المراجعة للأمر بالشراء هو بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح متفق عليه بين المصرف و العميل، اتجهت إليه المصارف الإسلامية حديثا كصيغة من صيغ التمويل يعود أصلها الى بيع المراجعة المتفق على جوازه، أما الصيغة الجديدة مركبة من عقدين وعد بالشراء وعقد بيع، هي محل خلاف وقرر مجمع الفقه الإسلامي جوازها، وبنك البركة

وكالة الوادي يتعامل وفق صيغتين هما الإجارة المنتهية بالتملك والمراجعة قصيرة الأجل منذ افتتاحه 2011م، وبينت الإحصائيات على أن بيع المراجعة يلعب دورا فعالا في إيرادات بنك البركة الوادي.

2- دراسة علاء عواد البديري (2017).

بغنوان إطار مقترح لمبايء الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية: استهدفت الدراسة مبادئ الحوكمة من منظور إسلامي وطبيعة العمليات والأنشطة في البنوك الإسلامية ومقومات تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية بهاف إعداد إطار تكاملي مشتق من مبادئ الحوكمة التقليدية ومبادئ الحوكمة الإسلامية وقواعد لجنة بازل يعمل على تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها وجود ارتباط معنوي إيجابي لبن مبادئ الإطار المقترح ومقومات تحسين عمل المراجع الداخلي ككل الكفاءة المهنية- الموضوعية طبيعة عمل المراجعة الداخلية و من أهم ما توصيات التي توصلت إليها الدراسة منها: ضرورة إيجاد الفقيه الإسلامي الذي يجمع بين الفقه الشرعي والتخصص الاقتصادي مما يحقق فوائد عديدة تعود على الهيئات الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية، وإصدار موسوعة إسلامية تضم كل ما تحتاج إليه المؤسسات المالية من أحكام الشريعة الإسلامية لتكوين مرجعا لهيئات والرقابة الشرعية تستعين بها.

3- دراسة بن زينة محمد الأمين (2018 - 2019).

بغنون دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي، تهدف الدراسة الى التعرف على دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي في المصرف الإسلامي، ومن أجل ذلك أجريت دراسة استبانيه لعينة من مصرف السلام لفرع ورقلة واعتمدت الدراسة على البيانات جمعت من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على العينة لمختارة المتمثلة في الأفراد العاملين في فرع السلام.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن الرقابة الشرعية تعد من أهم ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الأخرى، فهي التي تقوم بالحفاظ على سلامة معاملات المصرف الشرعية كما تقوم بتهذيب أو إنشاء صياغات تمويلية جديدة لمواكبة التطور الواقعة في القطاع المصرفي وأيضا تحسين الأداء المالي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد أن استعرضنا مجموعة من الدراسات السابقة التي لها شكل مباشر أو غير مباشر بمشكلة الدراسة، تبين أن تلك الدراسات كانت تدرس المراجعة الإسلامية والدور الذي تلعبه في زيادة الربح وتطرق بعضها إلى دور المراجعة الداخلية والرقابة الشرعية للحد من المخاطر ووضع حلول مناسبة لها، بينما تهدف هذه الدراسة إلى الربط بين تطبيق صيغ المراجعة ومراجعتها وأثرها على رضا العملاء بمصرف الجمهورية.

المبحث الأول

مفهوم المراجعة:

تعريفها في اللغة: تعتبر صيغة مفاعلة من الربح، وهو النماء والزيادة، ويقال رابحته على سلعته مرابحة، أي أعطيته ربحاً (حمادة، 2008، ص 408).

المراجعة في الاصطلاح:

اتفق الفقهاء في تعريف المراجعة بأنها "بيع السلعة بالثمن الأول الذي اشتراها به وبزيادة الربح مع ضرورة علم المشتري الثاني بالثمن الأول ومقدار الربح (المبسوط، 1978، ص 83).

كما تعرف المراجعة بأنها " اتفاق بين المشتري السلعة والبائع لها، وبمواصفات محددة على أساس كلفة السلعة، أي ثمنها ومصاريفها، إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه المشتري والبائع والسلعة قد يتم تسليمها في الحال أو في أجل معين، ودفع المقابل للسلعة قد يكون فوراً أو لاحقاً" (خلف، 2006، ص 181).

ومما سبق يمكن تعريف المراجعة بأنها قيام شخص بشراء سلعة معينة وبيعها لشخص آخر بالثمن الأول الذي اشتراها به وزيادة مبلغ معين يسمى الربح، مع علم المشتري بالثمن الأول ومقدار الربح.

حكمها: يتفق الفقهاء على أن بيع المراجعة يعتبر نوعاً من أنواع البيوع المشروعة بالكتاب والسنة النبوية والاجماع، ويستند الفقهاء على أنها جائزة شرعاً بقوله تعالى " وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة، آية، 275).

وجار في السنة النبوية عندما سئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن مصادر الكسب الطيب فقال " عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور " وقد أجمعت أمة الإسلام على تحليل البيع والشراء وهي على هذا الاجماع إلى وقتنا الحاضر .

أما **الاجماع** في بيع المربحة فقد تعامل الناس به في مختلف الأزمنة، حيث أنه لا يستطيع كل فرد أن يقوم بشراء ما يحتاج إليه بنفس، فقد يعتمد على الغير في شراء بعض احتياجاته فيقوم البائع بشرا السلعة ثم يبيعها للمشتري الثاني بثمنها الأصلي مع إضافة ربح معلوم في وجود الرضي فتكون هذه المربحة.

أنواع المربحة:

1-المربحة البسيطة (المربحة القديمة)

وتسمى بالمربحة الفقهية، وتتكون من طرفين هما البائع والمشتري حيث يقوم بها البائع بشراء السلعة مع عدم الحاجة لوعده مسبق بشرائها، ثم يعرضها البائع بعد ذلك للبيع المربحة، بثمن وبيع يتفق عليه البائع مع المشتري. (خوجة، 2013)

2- المربحة للأمر بالشراء (المربحة المصرفية)

يطلق عليها أيضا (المربحة المركبة) وتتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري والمصرف حيث يعتبر المصرف وفق هذا النموذج تاجراً وسيطاً ما بين المشتري والبائع الأول فالمصرف لا يقوم بشراء السلعة الا بعد المشتري لرغبته. (خوجة، 2013، ص 22).

شروط بيع المربحة (البعلي، 1958، ص 44)

1-أن يكون الثمن الأول معلوماً فلا يصح بيع المربحة إذا كان الثمن الأول مجهولاً لما في ذلك من غرر وجهالة.

2-أن يكون الربح معلوماً، فلا يصح البيع مربحة إذا كان الربح مجهولاً.

3-ألا يكون الثمن في العقد مقابلاً بجنسه من أموال الربا، والسبب في ذلك أن المربحة مبنية على أساس الثمن الاول مع الزيادة، والزيادة في أموال الربا تعتبر ربا لا ربح فيه.

4-أن يكون العقد الأول صحيحاً، فإذا كان فاسداً لم يجز البيع.

5- أن يكون رأس المال من المثليات فإن كان قيماً كالعروض لم يجيز بيعه مرابحة. (عبد الله، سعيغان، 2013، ص 120).

أشكال المراجعة للآمر بالشراء :

يجري بيع المراجعة التي تتعامل به المصارف الإسلامية على أساس الوعد بالشراء على ثلاثة أشكال (المصري، مرجع سابق، ص ص 222- 223)

أ- بيع المراجعة على أساس عدم الالتزام بالوعد، لكل من المصرف والعميل فالمصرف يقوم بشراء السلعة المطلوبة دون أن يلتزم ببيعها للعميل، كما أن العميل أيضا يكون غير ملزم بشراء السلعة التي يشتريها المصرف بناء على طلبه، فكلاهما مخير في أبرام عقد المراجعة أو العدول عنه.

ب- بيع المراجعة على أساس الالتزام بالوعد لأحد الطرفين (المصرف والعميل) فقد يكون المصرف ملزماً بالوفاء بوعده اتجاه العميل، ألا لذلك العميل فقط، أما العميل فهو مخير في إتمام عقد المراجعة مع المصرف أو العدول عنه، أما إذا كان العميل هو ملزم بالوعد، فليس له أن يرفض شراء السلعة التي قام المصرف بشرائها بقاء على طلبه، وإذا نكث بالوعد ألزم قضاؤه، أما المصرف فله الخيار ببيع السلعة التي قام بشرائها للعميل أو لغيره.

ج- بيع المراجعة على أساس الوعد الملزم لكلا الطرفين ففي هذه الحالة يكون العميل ملزماً بشراء السلعة التي اشتراها المصرف بناء على طلبه، والمصرف أيضا يكون ملزم بالبيع للعميل وحده دون غيره وهذا ما أخذت به أكثر المصارف الإسلامية (حده، 2009، ص 259).

مزايا عقد المراجعة: (ارشيد، 2007، ص 83)

1- قلة المخاطر المرتبط بعمليات المراجعة للآمر بالشراء، حيث يتم التمويل بعد أخذ ضمانات اللازمة لسداد الأقساط وذلك مقارنة بصيغ الاستثمار الإسلامية.

2- لا تحتاج عمليات المراجعة للآمر بالشراء إلى مجهودا كبير ودراسة ومتابعة وتحمل مسؤولية كبيرة.

3- تقترب هذه بالمعاملات من حيث الشكل مما مارسه العاملون في المصارف التقليدية في عمليات إدارة الائتمان.

4- تتميز عمليات المراجعة للأمر بالشراء بأنها سهلة التنفيذ وقصيرة المدة مما يترتب عليه سرعة دوران رأس المال.

5- تفضيل المتعاملين مع المصارف الإسلامية لهذا النوع من التمويل حفاظاً على أسرار عملهم وذلك لا يتوفر في صيغة المشاركة.

المبحث الثاني

مفهوم التدقيق الشرعي:

اختلفت وتتنوع وجهات نظر الباحثين لمفهوم التدقيق الشرعي كل حسب مفهومه:

عرف الخلفي التدقيق الشرعي بأنه عبار عن فحص أعمال المنشأة من قبل مدقق الحسابات مستقل للتأكد من مدى التزام المنشأة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المختلفة (خلفي، 2004، ص 4).

كما يرى الجاسر بأنه إدارة المؤسسة المالية الإسلامية معينة بالتأكد من أن المؤسسة قد أدت مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق لما تقرره هيئة الفتوى الشرعية. (الجاسر، 2009، ص 41)

ومما سبق يتضح أن التدقيق الشرعي هو إدارة من إدارات المصرف المستقلة بذاتها ومهمتها تدقيق كافة المعاملات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد من موافقتها الفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

أهمية التدقيق الشرعي:

ان الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة شرعية وحاجة مصرفية وذلك للأسباب التالية: (مشعل، 2004، ص 17).

1- المؤسسات المالية الإسلامية ملزمة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها من عقود وقوانين لترخيص واللوائح الداخلية مع وضع ضمانات الكافية لتحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

2- اعلان لالتزام للجمهور يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية، وهذا الالتزام بتقديم نفسها للجمهور بأن تلتزم الادارة على اختلاف مستوياتها بمتابعة المعاملات المنفذة ولتأكد من تنفيذها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

3- شروط الفتوى شرط ضروري لمعرفة الحكم لكنه ليس كافياً لتنفيذه، لأنه يجب المتابعة والتدقيق المعاملات بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

4- أن الاحتكام للشريعة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية أمر ضروري واجب، ولا يتم الا بوجود جهة تدقيق شرعي.

واجبات المدقق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية:

1- التأكد من التزام جميع المعاملات المؤسسة والعاملين بتلك الأحكام، وكشف أي انحراف عنها.

2- التأكد بأن إدارة المؤسسة مسئولة عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وفقاً لما تقره هيئة الرقابة الشرعية.

3- التأكد من ملائمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وكفاية وفاعلية في تحقيق هدف الرقابة الشرعية وهو ضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع معاملات المؤسسة وكشف أي انحراف.

متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي:

تتولى إدارة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مراجعة وتدقيق جميع الأنشطة والعمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف، ومن متطلبات التدقيق الشرعي ما يلي: (ارشيد، مرجع سابق، ص300-308).

1- متابعة كل ما يصدر عن الهيئة الشرعية من فتاوى، وقرارات، وتوصيات.

2- الالتزام بالنزاهة وعدم التحيز، واجتناب أي تضارب في المصالح.

3- متابعة تنفيذ الإدارات والأقسام المختلفة بالمصرف لتعليمات إدارة الرقابة الشرعية، وما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية.

- 4-رفع تقارير دورية حول الوضع المالي للمصرف إلى هيئة الرقابة الشرعية.
- 5-التأكد من أن أي نشاط أو منتج أو خدمة يقوم بها المصرف، أنه مجاز شرعاً ويتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- 6-فحص ومراقبة جميع العقود والعمليات التي يقوم بها المصرف وتقييم مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- 7-التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية، وتقويمه كلما دعت الحاجة.
- 8-دراسة صيغ التمويل المراد تنفيذها في المصارف الإسلامية.
- 9-مناقشة الملاحظات والنتائج التي تم الوصول إليها مع الإدارات المعنية قبل اصدار التقرير النهائي.
- 10-تنفيذ زيارات رقابية ميدانية بصفة دورية للمصرف وفروعه.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم احتساب الاتساق الداخلي لاستبيان الدراسة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل بعد من ابعاد الاستبيان والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه.

1- الالتزام المدقق الشرعي

جدول رقم (1) معامل ارتباط بيرسون بين عبارات الالتزام المدقق الشرعي

ا ق	العبرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
1	يلتزم لمدقق الشرعي بالتأكد من أن عملية المراجعة تسير وفقاً لما تقتضيه به هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف	0.592	0.000
2	يلتزم المدقق الشرعي بمراجعة وتدقيق جميع الأعمال و الأنشطة الخاصة بعمليات المراجعة	0.617	0.000

0.000	0.634	يلتزم المدقق الشرعي بأعداد نماذج التدقيق و فحص شرعي لجميع ما يقوم به المصرف	3
0.000	0.829	يلتزم المدقق الشرعي بمناقشة الإدارات المعنية مع ما توصلت اليه إدارة الرقابة الشرعية من ملاحظات و توصيات	4
0.000	0.787	يلتزم المقق الشرعي بالقيام بزيارة رقابية للأدرة المصرف و فروعها من مطابقة عمليات المراجعة مع الضوابط الشرعية	5
0.000	0.739	يلتزم المدقق الشرعي بتقديم تقرير دورية للجنة المراجعة حول ما قامت به إدارة الرقابة الشرعية من فحص عمليات المراجعة في المصرف	6
0.000	0.737	يلتزم المدقق الشرعي بمتابعة كل ما هو جديد من معايير تصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	7
0.000	0.538	توجد صعوبات تواجه مصرف الجمهورية بالالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المراجيح المصرفية	8

يوضح الجدول رقم (1) معامل ارتباط بيرسون حول عبارات الالتزام المدقق الشرعي، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة ذات دالة إحصائية، وبذلك يعتبر هذا المجال صادق لما وضع لقياسه.

2- استقلالية المدقق الشرعي

جدول رقم (2) معامل ارتباط بيرسون بين عبارات بعد استقلالية المدقق الشرعي

رقم	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
1	الالتزام المدقق الشرعي بالتباعد على الأعمال والأنشطة المالية التي يكون طرف فيها والتي تؤثر على استقلاليته.	0.743	0.000
2	هناك استقلالية بين المدقق الشرعي بالمؤسسات التي تقوم المدقق على حساباتها وأن لا يكون طرف في هذه المؤسسات.	0.747	0.000
3	يتمتع المدقق الشرعي بالاستقلالية الاجتماعية (الابتعاد عن قبول الهدايا من المؤسسات أو الشركات موضع التدقيق.	0.777	0.000
4	استقلالية المدقق الشرعي تكمن من تقديم نتائج جيدة للمراجعة الشرعية.	0.731	0.000
5	يتمتع المدقق الشرعي بالاستقلالية التامة التي تمكنه من تقديم التوصيات.	0.811	0.000
6	الاستقلالية تمكن المدقق الشرعي من اتخاذ القرار الصائب و تمكنه من التعامل مع أي معاملة بسرعة.	0.809	0.000

يوضح الجدول لسابق (2) معامل ارتباط بيرسون جول عبارات استقلالية المدقق الشرعي، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة ذات دلالة 'إحصائية، وبذلك يعتبر هذا المجال صادق لما وضع لقياسه.

3-الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي

جدول رقم (3) معامل ارتباط بيرسون بين عبارات بعد الكفاءة المهنية المدقق الشرعي

اق	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
1	يملك المدقق الشرعي للمهارات و القدرة على جمع الأدلة بواسطة أساليب فنية.	0.625	0.000
2	يقوم المدقق الشرعي بتأدية خدمات وواجباته المهنية على مستوى عالي من الصدقة الثقة والأمانة النزاهة.	0.705	0.000
3	يحافظ المدقق الشرعي على سرية المعلومات التي يطلع عليها الا في حدود الإفصاح ووفقا للمعايير المحاسبية و المراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية.	0.588	0.000
4	يلتزم المدقق الشرعي بعدم استخدام المعلومات الخاصة بالمؤسسة في خدمة اغراضه الشخصية.	0.844	0.000
5	يتمتع المدقق الشرعي بمستوى عالي من الفقه الديني في المعاملات المالية.	0.711	0.000
6	يقوم المدقق الشرعي بتأدية الخدمات المهنية و الوظيفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.	0.809	0.000
7	يقوم المدقق الشرعي بوضع خطة كاملة تبين كيفية أداء الخدمة والواجبات المهنية والوظيفية.	0.799	0.000

يوضح الجدول لسابق (3) معامل ارتباط بيرسون جول عبارات لكفاءة المهنية المدقق الشرعي، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة ذات دلالة 'إحصائية، وبذلك يعتبر هذا المجال صادق لما وضع لقياسه.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات جمع البيانات ذاتها واتساقها، بمعنى أن تعطي أداة جمع البيانات نفس نتائج إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى (أبو النصر، ص، 184).

ولقياس مدى ثبات محاور الدراسة استخدم الباحثان (الفا كرو مباح) وهو يقيس درجة تناسق إجابات المستقص منهم على كل الأسئلة الموجودة بالمقياس وتكون قيمة ألفا كرو مباح ما

بين (1,0) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة الدراسة، فعندما تكون درجة معامل صفر يدل عل عدم وجود ارتباط مطلق ما بين مفردات العينة، أما إذا كان معامل الارتباط واحد صحيح فهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين مفردات العينة، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة للمعامل (0.6)، وأن أفضل قيمة ما بين (0.7، 0.8).

جدول رقم (4) نتائج اختبار كرو نباخ ألفا لمحاور الدراسة

العبارة	عدد العبارات	ألفا كرو نباخ
الالتزام بالتدقيق الشرعي	8	0.860
استقلالية المدقق الشرعي	6	0.862
الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي	7	0.842

يتضح من الجدول السابق أن معامل ثبات محاور الدراسة لمعامل ألفا كرو نباخ تتراوح ما بين محاور الدراسة (0.860، 0، 0.842). لمختلف محاور الدراسة.

ثانيا: تحليل متغيرات الدراسة

1-الالتزام بالتدقيق الشرعي:

جدول (5) يوضح آراء عينة الدراسة حول الالتزام بالتدقيق الشرعي

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية
1	يلتزم لمدقق الشرعي بالتأكد من أن عملية المراجعة تسير وفقا لما تقتى به هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف.	2.059	0.927	24.126	0.000
2	يلتزم المدقق الشرعي بمراجعة وتدقيق جميع الأعمال و الأنشطة الخاصة بعمليات المراجعة.	1.973	0.832	23.781	0.000

3	يلتزم المدقق الشرعي بأعداد نماذج التدقيق و فحص شرعي لجميع ما يقوم به المصرف.	2.195	0.889	26.813	0.000
4	يلتزم المدقق الشرعي بمناقشة الإدارات المعنية مع ما توصلت اليه إدارة الرقابة الشرعية من ملاحظات و توصيات.	2.483	1,084	24.884	0.000
5	يلتزم المدقق الشرعي بالقيام بزيارة رقابية للأدرة المصرف و فروعها من مطابقة عمليات المراجعة مع الضوابط الشرعية.	2.551	1.114	24.874	0.000
6	يلتزم المدقق الشرعي بتقديم تقرير دورية للجنة المراجعة حول ما قام به إدارة الرقابة الشرعية من فحص عمليات المراجعة في المصرف.	2.332	1.077	21.416	0.000
7	يلتزم المدقق الشرعي بمتابعة كل ما هو جديد من معايير تصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.	2.534	1.122	24.526	0.000
8	توجد صعوبات تواجه مصرف الجمهورية بالالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المراجعة المصرفية.	2.972	1.330	24.297	0.000
	الدرجة الكلية للالتزام المدقق الشرعي	2.4137	0.591	44.34	0.000

الجدول السابق يوضح إجابات مفردات العينة على محور الالتزام بالتدقيق الشرعي، فكان المتوسط الحسابي يساوي (2.4137)، بانحراف معياري (0.5912) وبما أن المتوسط الحسابي أقل من المتوسط الافتراضي (3) مما يعني قلة وجود الالتزام المدقق الشرعي بمصرف الجمهورية.

وبما ان قيمة (t) المحسوبة لجميع العبارات أكبر من قيمة (t) الجدولية التي تساوي (1.645) وبما أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد المقابلة لها أقل من (0.000). مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة.

2- استقلالية المدقق الشرعي:

جدول (6) يوضح آراء عينة الدراسة حول استقلالية التدقيق الشرعي

ق	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية
1	الالتزام المدقق الشرعي بالتباعد على الأعمال والأنشطة المالية التي يكون طرف فيها والتي تؤثر على استقلاليته.	2.271	0.759	32.524	0.000
2	هناك استقلالية بين المدقق الشرعي بالمؤسسات التي تقوم المدقق على حساباتها وأن لا يكون طرف في هذه المؤسسات.	2.153	0.747	31.310	0.000
3	يتمتع المدقق الشرعي بالاستقلالية الاجتماعية (الابتعاد عن قبول الهدايا من المؤسسات أو الشركات موضع التدقيق.	2.169	0.820	28.751	0.000
4	استقلالية المدقق الشرعي تكمن من تقديم نتائج جيدة للمراجعة الشرعية.	2.000	0.795	27.318	0.000
5	يتمتع المدقق الشرعي بالاستقلالية التامة التي تمكنه من تقديم التوصيات.	2.186	0.815	29.108	0.000
6	الاستقلالية تمكن المدقق الشرعي من اتخاذ القرار الصائب و تمكنه من التعامل مع أي معاملة بسرعة.	1.932	0.782	26.857	0.000
	الدرجة الكلية لاستقلالية المدقق الشرعي	2.1136	0.605	38.009	0.000

الجدول السابق يوضح ان المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة على محور (استقلالية المدقق الشرعي) يساوي (2.1186) بانحراف معياري (0.6054) وبما أن المتوسط الحسابي أقل من المتوسط الافتراضي (3) مما يعني قلة وجود استقلالية المدقق الشرعي، وبما ان قيمة

(t) المحسوبة لجميع العبارات أكبر من قيمة (t) الجدولية، التي تساوي (1.645)، وبما أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد لها أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، عليه يمكن القول إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة في عينة الدراسة تنطبق على المجتمع.

3- كفاءة المهنية للمدقق الشرعي

جدول (7) يوضح آراء عينة الدراسة حول كفاءة التدقيق الشرعي

ق	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية
1	يملك المدقق الشرعي للمهارات والقدرة على جمع الأدلة بواسطة أساليب فنية.	2.186	0.816	29.108	0.000
2	يقوم المدقق الشرعي بتأدية خدمات وواجباته المهنية على مستوى عالي من الصدق والثقة والأمانة النزاهة.	2.110	0.749	30.620	0.000
3	يحافظ المدقق الشرعي على سرية المعلومات التي يطلع عليها الا في حدود الإفصاح ووفقا للمعايير المحاسبية والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية.	2.356	0.893	26.035	0.000
4	يلتزم المدقق الشرعي بعدم استخدام المعلومات الخاصة بالمؤسسة في خدمة اغراضه الشخصية.	2.201	0.911	26.771	0.000
5	يتمتع المدقق الشرعي بمستوى عالي من الفقه الديني في المعاملات المالية.	2.456	1.137	23.552	0.000
6	يقوم المدقق الشرعي بتأدية الخدمات المهنية والوظيفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.	2.169	0.850	27.713	0.000
7	يقوم المدقق الشرعي بوضع خطة كاملة تبين كيفية أداء الخدمة والواجبات المهنية والوظيفية.	2.898	1.361	23.130	0.000
	الدرجة الكلية لاستقلالية المدقق الشرعي	2.338	0.675	37.628	0.000

يوضح الجدول السابق متوسطات إجابة عينة الدراسة على محور (الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي) يساوي (2.3389) وبانحراف معياري (0.6752)، وبما أن المتوسط الحسابي أقل من قيمة المتوسط الافتراضي (3)، مما يعني قلة وجود كفاءة المهنية للمدقق الشرعي. وبما أن قيمة (t) المحسوبة لجميع العبارات أكبر من قيمة (t) الجدولية، التي تساوي (1.645)، وبما أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد لها أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، عليه يمكن القول إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة في عينة الدراسة تنطبق على المجتمع.

اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار صحة فرضيات الدراسة عند مستوى الثقة (95%) وبمستوى دلالة (0.05) والتي نقبل عندها قبول العلاقة بين متغيرات الدراسة من عدمها. تم استخدام البرنامج الاحصائي (SSP).

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للالتزام المدقق الشرعي رضا العملاء في مصرف الجمهورية.

ولغرض اختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى:

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار لبسيط اختبار أثر الالتزام المدقق الشرعي على رضا العملاء في مصرف الجمهورية

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثبات	1.302	0.060	0.613	8.247	0.000
الالتزام بالتدقيق الشرعي	0.498				

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل (الالتزام المدقق الشرعي)، والمتغير التابع (رضا العملاء بمصرف الجمهورية).

أي أن هناك أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.613) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (8.247) بمستوى دلالة محسوبة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة دلالة الإحصائية المعتمد (0.05).

وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية الأولى تم قبول الفرضية التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) الالتزام بالتدقيق الشرعي على رضا العملاء بمصرف الجمهورية.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لاستقلالية المدقق الشرعي على رضا العملاء في مصرف الجمهورية.

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر استقلالية التدقيق الشرعي على رضا العملاء في مصرف الجمهورية.

تم استخدام تحليل التباين الانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر استقلالية التدقيق الشرعي على رضا العملاء في مصرف الجمهورية

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثبات	1.813	0.067	0.410	4.848	0.000
استقلالية بالتدقيق الشرعي	0.326				

ويتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل (استقلالية المدقق الشرعي) والمتغير التابع (رضا العملاء بمصرف الجمهورية)، أي أن هناك أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع حيث أن قيمة معامل (Beta) (0.410) وبدلالة (t) المحسوبة (4.848) بمستوى دلالة محسوبة (0.000) وهو أقل من مستولا قيمة الدلالة الإحصائية (0.05).

وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية الثانية يتم قبول الفرضية التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، لاستقلالية المدقق الشرعي على رضا العملاء في مصرف الجمهورية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للكفاءة المهنية للمدقق الشرعي على رضا العملاء في مصرف الجمهورية.

وتهدف هذه الفرضية الى معرفة أثر كفاءة المدقق الشرعي على رضا العملاء في مصرف الجمهورية

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر كفاءة التدقيق الشرعي على رضا العملاء في مصرف الجمهورية

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثبات	1.302	0.046	0.723	11.226	0.000
استقلالية بالتدقيق الشرعي	0.514				

يتضح من الجدول السابق ن العلاقة بين المتغير المستقل (الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي)، والمتغير التابع (رضا العملاء في مصرف الجمهورية).

أي أن هناك أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع. حيث بلغت قيمة معامل (Beta) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (11.26) بمستوى دلالة محسوبة (0.000) وهو أقل من مستوي الدلالة الإحصائية المعتمدة (0.05).

وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية الثالثة يتم قبول الفرضية التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للكفاءة المهنية للمدقق الشرعي على رضا العملاء بمصرف الجمهورية.

أولا نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- 1- هناك بعض القصور من المدقق الشرعي في مصرف الجمهورية بتطبيق الشريعة الإسلامية لصيغة المراجعة الذي ينعكس على رضا عملاء مصرف الجمهورية.
- 2- قلة وجود استقلالية للمدقق الشرعي داخل المصرف الذي ينعكس سلبا على رضا العملاء.
- 3- ضعف في الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي مما يقلل من رضا العملاء في مصرف الجمهورية.
- 4- ضعف متابعة تنفيذ العمليات المراجعة من المدقق الشرعي مما يؤثر سلبا على رضا العملاء في مصرف الجمهورية.

ثانيا: توصيات الدراسة:

تم التوصل الى نتائج الدراسة التالية:

- 1- يتطلب من المدقق الشرعي الالتزام بتطبيق بنود عقود المراجعة بما يتطابق مع الأحكام الشرعية من الناحية الشرعية والعملية لبنود عقود المراجعة في مصرف الجمهورية.
- 2- يتوجب على المدقق الشرعي التمتع باستقلالية كاملة لضمان تنفيذ عقود المراجعة بطريقة شرعية لما له أثر ايجابي على رضا لعملاء، وضمان سلامة العقود من الشبهات الربوية.
- 3- يتطلب من المدقق الشرعي الامام بعقود من الناحية الشرعية والاقتصادية لضمان سلامة العقود من الناحية المهنية.
- 4- العمل على وضع سياسة تسعد في ترجيع الثقة بين المصارف والعملاء.

المراجع:

القران الكريم:

1-سورة البقرة.

المراجع باللغة العربية:

1-أبراهيم، قدري، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، رسالة دكتوراه في إدارة الاعمال، جامعة دمشق، 2015.

2-الخوجة عزالدين، عمليات التمويل الإسلامي، الجمهورية التونسية، الامتثال للمالية الإسلامية، 2013.

3-ارشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في المعاملات والعمليات المصرفية الإسلامية، ط2، دار النفائس للنشر، عمان، الأردن، 2004.

4-البعلي، عبد المجيد، الاستثمار والرقابة الشرعية، بنك فيصل الإسلامي، قبرص، تركيا، د.ت.

5-المصري، رفيق، المصارف الإسلامية التي تعمل بهذا النوع من المراجعة، بنك فيصل الإسلامي، بنك البركة، البنك الإسلامي لغرب السودان، بيع المراجيح للأمر بالشراء، بحث مقدم الى مجمع الفقه الإسلامي.

6-حده، رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.

7-جاسر، مطلق، التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل، مقدمة على مؤتمر المدققين الشرعيين، 8- أبريل 2009.

8-خلفي، رياض منصور، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم والية العمل، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، 2004.

9-خلف، فريح حسن، البنوك الإسلامية، ط1، جدارة للكتاب العالمي، 2006.

- 10- عبد الله، سعيقان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- 11- مشعل، عبدالباري، أثر نتائج التدقيق الشرعي في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين، رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية، مؤتمر المراجعة الشرعية، ماليزيا، 2011.
- حمزة عبد الكريم، الرقبة الشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة البيان، عدد 213، 2007.